الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الجـــرائـم الـتـي لم يـتـم الـتـحـقـيـق والمحـــاكـمـــة عـنـهـــا

زهير كاظم عبود
قانوني ـ السويد

في مجريات الحياة في العراق في زمن صدام ، تقدم السلطة على إعدام كل من يرفع السلاح ضدها ، مهما كانت وطنية مطالبه أو حقيقة أهدافه أو مشروعية رفعه السلاح ، ومهما كانت درجة اقترابه من الحقوق أو ابتعاده عنها ، وقد يبرر بعض أن قانون الحزب الحاكم الواحد في العراق هو الذي فرض تلك العقوبات ، إذ لايمكن أن يكون هناك عمل سياسي وتوجهات سياسية تعني التعددية مع وجود الحزب القائد والقائد الضرورة !!

كما تشكل تلك العقوبات الحماية الأمنية للحزب الحاكم الذي صار منهج العنف والدم طريقا ثابتا في مناهجه ، وفي نفس الوقت فإن السلطات التي حكمت العراق كانت تعاقب المواطن العراقي بالإعدام شنقا على كل من ينتمي الى أي تنظيم سياسي غير الانتماء الى حزب السلطة ، ومع أن السلطة تعرف حقيقة التعدد السياسي في العراق ، حيث يكلف جميع المواطنين في العراق بالتوقيع على تعهد يقضي بموافقته على تنفيذ حكم الإعدام بحقه إن انتمى الى حزب آخر ، أو انه أخفى انتماءاته الحزبية السياسية والسابقة ، أو ثبت انه يعمل لحساب تلك الجهات أو حتى العمل لمصلحتها بأي شكل كان وفق ما تفهمه الجهات الأمنية.

كما يعاقب الشخص الذي قام باستمالة أو كسب العنصر العامل في حزب البعث في أية درجة بنفس العقوبة ، كما يعاقب أي شخص يسعى الى قلب نظام الحكم وفق الصورة التي تراها السلطة وأجهزتها الأمنية بالإعدام أيضا ، وطورت السلطة تلك التعهدات التي استعملها مثل الشفرات المسلطة على رقاب العراقيين ، وخصوصا ضد عناصر الأحزاب التي وقفت مواقف معادية لسلطة صدام – البعث ، طورت تلك التعهدات لتصير نصا قانونيا ضمه قانون العقوبات العراقي في المادة (٢٠٠) الشهيرة التي يعرفها كل العراقيين .

وطورت السلطة نهجها في التجاوز على النصوص القانونية والدستورية ، بأن شطبت من قاموسها مبدأ (أن لاتزر وازرة وزر أخرى) ، فبات كل أهل السياسيين المعارضين عرضة للملاحقة والحجز والاعتقال والمضايقة لأمنية ، وبات أيضا كل من يتستر على احد منهم أو يؤويه مسؤولا مسؤولية جنائية لاتجد لها أساسا في القانون ، غير أن العقوبات كانت قاسية وقاتلة ، وصار مفهوم الحجز بديلا عن التوقيف الوسيلة المعمول بها في العقوبة .

الحديث عن المحاكم الاستثنائية التي تم تشكيلها في زمن صدام باتت معروفة ، وهذه المحاكم التي تبدأ بمحكمة الثورة وتنتهي بالمحكمة الخاصة في وزارة الداخلية ، جميعها محاكم لاتحكمها قواعد القضاء العراقي أو القوانين المعتمدة ، سواء منها قوانين أصول المحاكمات الجزائية أو العقوبات ، كما لاتخضع تلك الأحكام وإن كانت جائرة أو خاطئة الى أي تدقيق أو رقابة قانونية .

نتحدث عن تلك الجرائم التي تم ارتكابها في أروقة أجهزة الأمن والمخابرات من قبل ذيول السلطة بحق العراقيين من أهالي السياسيين ، من الذين جرى حجزهم مددا طويلة في المواقف من دون جريرة أو فعل يخالف القانون ، نتحدث عن أهالي الأنصار الشيوعيين والبيش مركة الذين تمت معاقبتهم جراء مواقف أولادهم ، فخسروا أعمالهم ووظائفهم وخسروا تعليمهم وضيقت السلطة عليهم فسحة العيش ، علما بأن نصوص قانون العقوبات في المواد ١٩٩ و٢١٩ أعفت من العقوبة الزوج والأصول والفروع والأخت والأخ.

نتحدث عن جرائم الإعدام التي تمت في قصر النهاية ، تلك التي ارتكبها المقبور طه الجزراوي اوعزت الدوري حيث صارا قضاة من دون شهادة وأصدرا الأحكام بإعدام عشرات المواطنين من دون معرفة ، ولحق بهما المقبور ناظم كزار الذي تطابق اسمه مع أساليب التعذيب والموت في قصر النهاية ، ونتحدث عن الجرائم التي ارتكبت في أقبية وزنازين الأمن العامة وأمن المحافظات والأمن الخاص والمخابرا والاستخبارات العسكرية ، والتي ارتكبها أشخاص لم يزالوا مطلقي السراح لامسؤولية عليهم مع اقترافهم تلك المجازر الإنسانية من دون ضمير .

نتحدث عن الخروقات الدستورية والقانونية التي ارتكبتها السلطة ، والتي تجاوزت المنطق والعقل ، في منح الرئيس المقبور شهادات الدراسة الإعدادية بقرارات صادرة عن مايسمى بمجلس قيادة الثورة ومنشورة بالجريدة الرسمية الوقائع العراقية ، لأشخاص أميين من أهالي العوجة وقرية تل الذهب وما حولها لاتحصيل دراسي لديهم أو الابتدائية كحد أعلى ، لقبولهم في الكليات العسكرية ، وما يتبع ذلك من مراكز قانونية في قانون الخدمة العسكرية ، ومن حقوق تقاعدية ورتب عسكرية يتمتعون بها اليوم ، في حين إن العديد من الشهداء وذويهم لاحقوق لديهم .

في قرارات إلغاء الأحكام الصادرة من المحاكم العراقية والتي قضت بالحكم في قضايا جنائية أو مدنية ، فتم إلغاء القرار بأمر من الدكتاتور وبقرار من مجلسه ، فينتصر الباطل على الحق والمجرم على المجني عليه ، في قرارات الإعفاء المالي التي خص بها الدكتاتور عائلته وحاشيته من الضرائب والرسوم والديون الحكومية ، وفي منح مساحات من ارض العراق هبات الى دول الجوار والتفريط بسيادة العراق وبحقوقه المشروعة في شط العرب وفي اتفاقية دخول القوات التركية الى الأراضي العراقية .

وفي قضية سحب الشهادات من الأطباء والمهندسين والأكاديميين ومنعهم من العمل وفق تلك الشهادات التي حصلوا عليها بعرق جبينهم ومتابعتهم طوال أعمارهم لذلك الاختصاص .

في قرارات الإعدام التي أصدرتها تلك المحاكم بحق من قال نكتة متداولة بحق الطاغية أو عائلته أو السلطة ، بحق من تم إعدامه لتشابه في الاسم .

نبحث عن الأسماء العراقية التي حكمتها المحاكم الخاصة بالإعدام على الظن أو النية من دون أي فعل مادي يدينه القانون .

نبحث عن أسماء الذين سرحوا من عملهم بزعم زواجهم من عراقيات بالتبعية ، أو من الذين أرغموا على الطلاق والافتراق عن زوجاتهم وأطفالهم ، ونبحث عن الآلاف الذين أرغموا على الانتماء لحزب البعث قسرا في التعليم أو في الشرطة والقوات المسلحة وفي الجامعات العراقية .

أمامي ورقة صادرة من مديرية أمن السليمانية تتحدث عن الحملة التفتيشية التي جرت بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٧ ، وتتحدث عن إبادة عائلة كردية تتكون من أب وولدين هما كل من :

طاهر محمد عمر
أمانج طاهر محمد عمر
أسو طاهر محمد عمر

فقد تم القبض عليهم من قبل سلطات الأمن أثناء الحملة التفتيشية ، حيث ضبط بدارهم صورة تعود الى جلال الطالباني (الرئيس الحالي) ، والذي كان يشكل أحد رموز المقاومة الكردية المسلحة، إضافة الى صورة نجم الدين عمر الملقب (أبو ريشة) ، وهو احد القيادات في صفوف البيش مركة الكردية ، واعترف المذكورون بأن الصور تعود لهم ، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم من دون تحقيق أو محاكمة ، ومثل هذه الحالات التي جرت ليس فوق ارض كردستان العراق ، إنما في كل دائرة أمنية من دوائر العراق ، حيث تستباح إنسانية الإنسان ولا يعد للقانون قيمة ولا للانسان قيمة أيضا ، فمجرد وجود صورة أو صحيفة أو منشور يعني الموت ، وليت الأمر ينتهي عند هذا الحد من الاستخفاف بحياة البشر ، فقد تم الحكم بالإعدام على من تم العثور على صورة له مع أحد عناصر البيش مركة ، حتى لو كانت الصورة منذ أيام المدرسة.

لم يكن صدام يذبح العراقيين بيده ، ولاكان يشرف على عمليات القتل إلا في مواقف معدودة ، فقد كان يعرف أن هناك من ينفذ عمليات الاغتيال والقتل والتعذيب وتضييع معالم الجثث ، وكان يعرف ايضا أن هناك عناصر تمارس الجريمة كما تستنشق الهواء ، انتهى صدام غير إن هؤلاء لم يزالوا بيننا من دون سؤال.

في التقرير الأمني أعلاه ثمة ما يلفت النظر في الفقرات الأخرى التي تشير الى أن ياسين عارف قادر تم القبض عليه في الحملة التفتيشية ولديه شقيق هارب الى جانب العصاة (المخربين) وقد لقي حتفه أثناء التحقيق (التعذيب)، وقد أمر مدير الأمن العام بإعدامه وحجز عائلته وهدم داره ، ترى من خول مدير الأمن العام الحكم بالموت ؟ وهل تم الموت اثناء التحقيق والتعذيب كما يقول التقرير أم تم تنفيذ أمر مدير الأمن العام ؟ ومن هو المدير العام ومدير أمن المدينة والمحقق ؟؟ وأين صار هؤلاء ؟

كما أمر مدير الأمن العام بإعدام كل من حسين شريف محمد وزردشت حسين شريف وأوات حسين شريف وآمانج أحمد غفور وبهروز سردار عبد الرحمن ودلير فائق علي ، الذين تم القبض عليهم اثناء الحملة التفتيشية بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٧ وتم تنفيذ حكم الإعدام فورا ، ومن ثم نظمت قضايا خاصة لهم في الشعبة الثالثة – مديرية الأمن العامة ، نلاحظ أن تنظيم القضايا بحقهم تم بعد تنفيذ الإعدام من دون تحقيق أو محاكمة.

ثمة قضايا لم يجر التحقيق بها ، ولاتمت مسائلة المتهمين عنها ، ولا قامت أية سلطة بتفسيرها التصرفات والجرائم التي ارتكبتها سلطات الأمن والمخابرات ، وتلك الأسماء التي لم تزل ترن في الذاكرة العراقية ، حيث تحول البعض الى كلاب تنهش أجساد العراقيين فبات لابد من معالجتة لإعادته الى حضيرة البشر ، وحتى لايتفشى مرض انعدام الضمير مرة أخرى ، وحتى نستطيع أن نحجر على تلك العقليات التي روعت العراق ، علينا أن نبحث عن تلك الأسماء والوجوه التي تبرقعت بملابس غير ملابسها وطلت وجوهها بألوان الزمن الجديد ، وربما صارت تحثنا على التسلح بالطائفية والتعصب القومي وتبكي بدموع التماسيح على الوطن الذي يتشظى ويتمزق.

لم تزل تلك العقول الممتلئة بالجريمة لاترى الحقيقة ، وتخالف وجدانها من أن المقابر الجماعية هي للأسرى الإيرانيين أو نتاج القتال في الانتفاضة ، وتخالف وجدانها مرة أخرى وبإصرار حين تجد أ ن ضحايا الجينوسايد الكردية المسماة (الأنفال) هي فيلم هوليودي أخرجه الأكراد ، وتتنكر لما بقي لها من ضمير حين تنكر الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسان في العراق سواء في الزمن الدامي أو في زمن إشاعة الإرهاب والطائفية والاحتلال .

معركة الموصل .. هل حسمت الصراع مع القاعدة؟

اياد عطية الخالدي
اعلامي

مهمة امنية لقوات عراقية

كان الجميع يترقب معركة كبيرة في الموصل آخر معاقل القاعدة تتناسب مع الاستعدادات التي استغرقت مدة طويلة والتي اوحت للمراقبين ان القوات العراقية وقوات التحالف ستخوض مواجهة دامية مع عناصر القاعدة.

المعركة التي اجل موعد تنفيذها اكثر من مرة للسبب ذاته(اكمال الاستعدادات العسكرية واللوجستية) سبقتها تصريحات عراقية اميركية وعلى اعلى المستويات تؤكد ان معركة الموصل هي معركة الحسم مع القاعدة،على الجانب الاخر اعلنت القاعدة ومن يدعمها انها مستعدة للمواجهة مهددة بانها ستحصد القوات العراقية والامريكية حصدا وتوعدت القاعدة بأنها ستلجأ الى الاشتباك مع تلك القوات، في ظل هذه الاجواء المشحونة كان اهالي الموصل يترقبون بحذر تلك المعركة التي اقل ما يمكن توقعه فيها انها ستكون اشد ضراواة من معركة البصرة.

القوات العراقية والامريكية توجهت الى الموصل وتجحفلت في مواقع محددةمن المدينة قبل ان يعلن رئيس الوزراء نوري المالكي ساعة الصفر لانطلاق المعركة التي اعلنت الحكومة العزم على خوضها قبل شهرين من بدئها،لا بل ان مدير مركز القيادة الوطني في وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف فجر مفاجأة كبرى عندما اعلن تفاصيل مهمة عن المعركة كاشفا عن بعض الخطط التي تم الإعداد لها ومراحل الاستحضارات وعلى النقيض تماما من معركة البصرة التي اتسمت بالمباغتة.

القاعدة من جانبها وخلال عمليتين استهدفت في الاولى القوات الامريكية وفي الثانية قوات (الصحوة) والعشائر الساندة اعطت انطباعا بان المعركة ستكون حاسمة وعنيفة، في حين سيطر الخوف والقلق على اهالي الموصل مع بدء العد التنازلي للمعركة على الرغم من كل التطمينات التي اعلنتها الحكومة...تطمينات من الصعب على السكان التعامل معها في وقت تحولت فيه مدينتهم الى ميدان لمعركة تشير كل معطياتها الاولية على صعوبتها، وترسم انطباعا يستحضر في اذهان الناس معارك عنيفة سابقة كمعركة الفلوجة والاقرب منها معركة البصرة وفي كلتا المعركتين كانت الخسائر باهظة واعداد القتلى بين الجانبين كبيرة وصور الدمار التي نقلتها الفضائيات عن تلك المعركتين تغني اهالي الموصل عن الف نصيحة وحتى وان كانت من حكومة نالت اخيرا ثقتهم.

الموصل ميدان المعركة الحاسمة كانت تستعد ايضا وتناغما مع استراتيجية الاوراق المكشوفة التي اتبعتها الحكومة والامريكان، كشفت هي الاخرى عن استحضاراتها للمعركة على لسان رئيس مجالس اسناد نينوى، شيخ عشائر شمر في العراق، فواز الجربا الذي اعلن ان العشائر العربية في الموصل انهت الاستعدادات لخوض معركة وصفها بالكبرى ضد ما تسمى ب(دولة العراق الاسلامية)، موضحا ان أكثر من عشرة آلاف مقاتل من العشائر هم في اهبة الاستعداد بانتظار الاعلان عن ساعة الصفر لمشاركة القوات الامنية في العملية المرتقبة..

قائد عمليات الموصل الذي اختاره المالكي لهذه المهمه كشف عن أن العملية الامنية سوف تكون دقيقة وتتسم بأعلى درجات الانضباط، مبينا ان القوات التي تشارك في تنفيذ ها ستعتمد بشكل أساس على المعلومات الاستخباراتية.

في العاشر من ايار وصل المالكي الموصل على رأس وفد امني كبيرضم وزيرا الدفاع والداخلية وعدد كبير من كبار القادة العسكريين ليعلن من هناك بدء المعركة، ويعلن التلفزيون المحلي في الموصل قرار فرض حظر التجوال للمركبات والسابلة ،اعلانات كانا كفيلين بأخلاء شوارع المدينة من المارة وشحن الاجواء بالتوتر والترقب.

مع اعلان المالكي صار السكان يستمعون الى هدير اصوات الطائرات وارتال المصفحات والمدرعات العسكرية تشق طريقها الى وسط واطراف المدينة

لكن من دون ان تجد هذه القوات من يعترض سيرها فكان اصوات العيارات والانفجارات وصور الدمار والحرائق والدخان غائبة عن مشهد المعركة بيد ان هذه القوات كانت تتوجه بالفعل الى اهداف محددة.

في اليوم الاول كانت حصيلة المعركة تشير الى القاء القبض على ٥٠٠ مسلح فضلا عن ضبط اوكار ومخازن اسلحة والعثور على تسجيلات ومخلفات لعناصر القاعدة،هذه الحصيلة الكبيرة من الملقى القبض عليهم ومن الاسلحة والذخائر تمت بدون عمليات قتال تستحق الذكر.

حصيلة اليوم الاول دفعت عناصر القاعدة الى الهروب من الموصل ،المعلومات اشارت الى انهم توجهوا نحو قرى الجزيرة وحول مناطق تلعفر .

عمليات الهروب الجماعي هذه كشفت عن ان عناصر القاعدة خططت للبقاء في الموصل على شكل خلايا نائمة تعمل على طريقة قتال الكر والفر،لكن القوات المهاجمة اخذتها على حين غرة واقتحمت عليها اوكارا اعتقدت انها في مأمن عن عيون قوات لم تدخل المدينة من قبل.

تراجع هستيري فتح مسار المعركة على احتمالات جديدة ما مكن القوات العراقية والامريكية من كشف المزيد من خلايا القاعدة واقتحامها الانباء تحدثت عن القاء القبض على ارقام كبيرة من عناصر القاعدة والمسلحين الذين يدعمونها.

حصيلة المشهد في الموصل سيطرة مطلقة للقوات الامنية وانتشار واسع لقوات مجالس الاسناد شعور بالراحة لدى سكان المدينة التي استعادت حريتها وامنها.

عمليات الدهم للعناصر المشتبه بها تتواصل مع تواتر المعلومات التي حال الخوف من قبل دون ايصالها للاجهزة الامنية.

القاعدة ربما اجلت معركة الحسم لكن الاكيد انها انهزمت في الموصل هزيمة مرة كشفت عن وهن مشروعها في العراق، والسؤال الذي يطرح نفسه اي مكان تريده القاعدة للحسم افضل من الموصل؟ هل ستواجه القوات العراقية والامريكية في تخوم الجزيرة وهي التي تترنح بفعل الضربات المتوالية التي تلقتها وتخلي الحاضنات التي كانت توفر لها الدعم والامداد.

وبعد هل حسمت المعركة مع القاعدة في الموصل او بعد واي المعارك يمكن ان تحسم هذا الصراع، ام أن الامر لم يعد بحاجة الى معارك حاسمة.

الاشارات التي فرضها واقع الحال توحي بأن القاعدة تحولت الى شبه مجموعات صغيرة لم تعد قادرة على اية مواجهة عسكرية من نوع المواجهات الحاسمة التي قد تؤثر على شكل ونتيجة الصراع.

نهاية القاعدة في العراق لن يرتبط كثيرا بمعارك عسكرية وانما سيأخذ طابعا اخر يكون للجانب الاستخباري والسياسي والثقافي والاعلامي الدور الحاسم في نتيجته.

في الموصل مثلا الارقام الكبيرة لمن القي القبض عليهم بشبهة الانتماء للقاعدة تدعو الى المراجعة والفرز اذ ليس كل من حمل السلاح واجتمعت مصالحه مع القاعدة يكون منتمياً لها، فلكل حامل سلاح معتقداته ومبرراته وهي ليس بالضرورة تتطابق مع اهداف المنتمين للقاعدة،ومن هنا ياتي للجانب السياسي الدور الاساس في المعالجة والتوصل الى حلول تعزز النجاحات الامنية،وهذا الحل (السياسي)قد استخدم من قبل في الانبار وجاء بنتائج ايجابية.

ان الصراع مع القاعدة ليس بالضرورة ان يكون عسكرياً واتصور ان الجهود في مواجهة القاعدة يجب ان تتوجه الى ميادين اخرى لعل اهمها توسيع وانجاح مشروع المصالحة الوطنية فضلا عن مراجعة اسس عملية بناء الدولة وفق نظام ديمقراطي قائم على المؤوسسات وعلى ثقافة سياسية جديدة تبتعد عن الايديولوجيات القومية والطائفية ، والقضاء على الامراض والعقد التي رافقت الخمس سنوات الاخيرة والعمل على انهاء نظام المحاصصة والقضاء على الفساد والتوجه بجدية الى مرحلة البناء الشامل.

ان نجاح العراق ببناء دولة يشعر فيها المواطن انه متساو مع جميع ابناء وطنه في الحقوق والواجبات وفي فرص التقدم وبناء حياة حرة كريمة من دون النظر الى انتمائه القومي والديني والطائفي لهو الاساس في الانتصار على تنظيم القاعدة وجميع التنظيمات المتطرفة بل ان ذلك هو العنصر الحاسم في انتصار الشعب العراقي.

ثـــورة بـيـضـــاء ورصـــاص مـن ورق

احمد جويد
كاتب

الاستبداد والدكتاتورية التي يتبعها العديد من زعماء العالم ، وبخاصة الدول التي يطلق عليها تسمية (دول العالم الثالث) لا يمكن لها أن تنتهي إلا بإحدى الطريقتين:

الأولى: الانقلاب العسكري الذي يمارسه قادة الجيش في الكثير من الأحيان والذي يطيح بالسلطة (الشرعية) بحجة فسادها أو ارتباطها بالأجنبي أو استبدادها في الرأي، وقد يأتي الانقلاب في كثير من الأحيان بسلطة أكثر سوءاً من التي أطيح بها.

الثانية: الثورة التي يتزعمها حزب واحد أو عدد من الأشخاص والتي تأخذ طابع الشعبية، وتعبر عن مدى استياء الأوساط الشعبية من السلطة الحاكمة بحيث يساند الشعب قادة الثورة ظناً منه أن من يأتي بعد التغيير هو أفضل حالاً من سابقه، وقد يكون ظنهم في محله، أو في غير محله من خلال انحراف القائمين على الثورة عن المبادئ التي تم على أساسها القيام بالتغيير، وما أن يتبادر إلى الذهن مفردة "ثورة" حتى يقودنا هذا المعنى بدون مقدمات إلى التمرد- العنف- القتل- وإلى اللجوء إلى العنف بجميع أنواعه، وبالخصوص استخدام السلاح لتغيير الواقع أو لتحقيق أهداف تلك الثورة بحسب طغيان هذا الأسلوب على غيره من الأساليب، والتي تقود جميعها إلى مركز التقاء واحد وهو أن الإنسان هو الخاسر الأكبر من هكذا أسلوب من الثورة، وذلك بغض النظر فيما إذا كانت أهداف تلك الثورة نبيلة وسامية، كالتخلص من الظلم أو التحرر من العبودية أو الحصول على الاستقلال ودحر العدوان أو الانتصار لمفهوم أو معتقد قد تكون سياسية أو دينية.

فإذا تمعنا وتأملنا بشكل جلي في معظم الثورات والتي قامت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي كان الوجه العنفي الأسلوب المتبع للوصول الى غاياتها والتي ترافقت مع إدخال البارود في صنع الأسلحة التدميرية، حتى بدأ الإنسان فيها أداة ووقود لتلك الثورات حيث كان الخاسر الأعظم من كل ثورة.

وفي كلا الحالتين يتم إراقة الدماء واستخدام الرصاص للقتل وإزهاق الأنفس من دون أية مساءلة قانونية، وبعيداً عن سلطة القضاء، ومن يزعم أن هناك ثورة بيضاء فهو يجافي جانباً كبيراً من الصحة، فالرصاص هو السبيل الوحيد للتغير ولتداول السلطة في أغلب البلدان التي تنتهج النهج الدكتاتوري، والبعيدة عن جميع أنواع الديمقراطية والتعددية الحزبية أو التي لا تؤمن بالرأي الآخر أو المشاركة في صنع القرار، وتعتمد في بسط نفوذها وحكمها لشعوبها على استخدام القوة كي تبقى على سدة الحكم أطول فترة ممكنة.

أما في الطرف الآخر – الدول المتحضرة- التي تعتمد النهج التعددي وحرية ممارسة العمل الديمقراطي والإيمان بتداول السلطة بصورة سلمية عن طريق الانتخابات، نجد أن التغيير يحصل عن طريق ثورة التصويت في داخل صناديق الانتخابات، وبذلك استطاعت الدول التي تتبنى هذا النهج كأساس للعمل السياسي ضمن منافسة خالية من جميع أنواع العنف والإكراه في اختيار القادة السياسيين، أن توفر لدولها ولشعوبها ولحياتها السياسية استقراراً أكبر من تلك التي تعتمد على أسلوب الانقلاب أو الثورة، وبالنتيجة سوف ينعكس الاستقرار السياسي على جميع جوانب الحياة وأهمها الجانب الاقتصادي متمثلاً في استثمار رأس المال الذي يهرب من الدول غير المستقرة سياسياً ويطلب اللجوء إلى الأكثر أمناً واستقراراً.

وبالتسليم بالنتائج المتقدمة من أن التغيير الذي يبنى على أساس الإطاحة بالنظام واستبداله بآخر لا يؤمن بالتعددية السياسية وبالعمل الديمقراطي، نجد أنه لا بد من وجود ضحايا لذلك التغيير، أما بالنسبة لـ (الثورة البيضاء) التي يتحدث عنها البعض فلا وجود لها ضمن هذا النطاق، فمن يريد أن يجسد مفهومها ويبتعد عن استخدام العنف وإراقة الدماء فعليه أن يتوجه إلى ساحة الانقلاب والتغيير التي تمثلها صناديق الاقتراع ضمن الدائرة الانتخابية الخاصة به ويوجه صوته الانتخابي بدقة كبيرة نحو الهدف الذي خرج من أجله بقصد الإصلاح والتغيير بالوسائل السلمية التي كفلت له القوانين والأنظمة ممارستها وأن لا يترك ساحة المعركة لمن يريد الانفراد بها، كما وعليه القبول بالنتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع، فيكون قد أدى ما عليه من واجب تجاه نفسه ووطنه كونه من يتحمل مسؤولية الموقف، وإذا تم الوصول إلى الأهداف المرسومة من قبل الناخبين بالحصول على النتائج المرجوة من عملية الانتخابات يكون قد أحدث الناخبون ثورة كبيرة للوصول نحو الأفضل بأقل الخسائر ودونما حاجة لإراقة قطرة دم واحدة، وهكذا تكون ورقة الاقتراع هي الرصاصة ولونها الأبيض صفة للثورة.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة
٢ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٣ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com